

رؤية حول السلام المستدام في السودان

د. محمد إبراهيم أرباب

مستخلص:

يمر السودان حالياً بمرحلة حرجية بعد حدوث ثورة سلمية انتهت عقوداً من الحكم العسكري والأيديولوجي سببت كثيراً من النزاعات وانتهت بفصل الجنوب ولما كان أول هدف للحكومة الانتقالية الجديدة هو استتباب السلام فإن هذه الورقة تبحث في التطور التاريخي للنزاعات من الاستقلال حتى ثورة 2019 والأطر النظرية لأسباب النزاعات خاصة في إفريقيا والتي تتراوح بين الاتجاه الأيكولوجي الذي ينسب النزاعات لعوامل بيئية مثل تغير المناخ ومرتباته إلى مدرسة تركز على الأبعاد الاجتماعية الأنثروبولوجية وتري ضرورة التعرف على مكونات الجماعات المتنازعة والرجوع إلى الحلول التاريخية المعتادة والعلم الشعبي في تلك المجتمعات ويرى بعض الباحثين ضرورة تطوير البنى التحتية التي تتيح الجاهزية الاجتماعية لحل النزاعات وسيطرة الدولة في نفس الوقت وتطل المalthusية الجديدة برؤية حتمية للنزاعات في ظل عدم التوازن بين الموارد والسكان كما أن مدرسة الاقتصاد السياسي تري الأسباب الحقيقية في ضعف الدولة وغياب الديمقراطية والعجز عن إدارة الاقتصاد والحد من الفساد . أما المدرسة الانسانية فهي تري الاسباب الحقيقية في عدم المساواة بين الجماعات وهشاشة المجتمعات وانتشار الفقر . ويركز بعض الباحثين على شكل التركيب المكاني الذي يلخص كل سلبيات وإيجابيات الحيز السياسي كما توحد بحوث تسوق اسباب مفردة للنزاعات لكنها نتاج لمركب من العوامل سالفه الذكر مثل الامن الغذائي والمائي واستلاب الارض ولا شك ان العوامل الجديدة مثل انتشار جائحة الكورونا تلقى بظلالها على مشكلة النزاعات ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي اهمها انشاء نظم الانذار المبكر والاخذ بمنهج المخاطر المتعددة -

الكلمات المفتاحية : المخاطر - النزاعات - الاتجاهات الانسانية - العلم الشعبي - التركيب المكاني - المalthusية الجديدة- استلاب الارض - جائحة COVID-19

Abstract:

Sudan is currently going through a critical stage after a pacific revolution that ended decades of military and ideological rule that caused many conflicts and ended with the separation of the south. As the first goal of the new transitional government was to establish peace, this paper examines the historical development of conflicts from independence to the 2019 revolution and the theoretical frameworks for the causes of conflicts, especially in Africa, which ranges from the ecological approaches that attributes conflicts to environmental factors such as climate change and its consequences, and there is a school that focuses on Socio- anthropological dimensions and sees the need to identify the components of conflicting groups and return to the usual historical solutions in those societies, and some researchers see the need to develop infrastructure that promotes

social preparedness to resolve conflicts and control at the same time. Neo-Malthusianism looks at the inevitability of conflicts in light of the imbalance between resources and population, and the school of political economy sees the real reasons for the weakness of the state, the absence of democracy, the inability to manage the economy and corruption. As for the humanistic school, it sees the real causes of inequality between groups, the fragility of societies and the spread of poverty. Some researchers focus on the form of the spatial structure that summarizes all the negatives and positives of the political space. It also exist researches analyzing single causes of conflicts, although it is the product of a combination of the aforementioned factors such as food and water security and land expropriation. Undoubtedly, new factors such as the spread of the COVID-19 a shadow over the problem of conflicts, and the research concludes with a set of recommendations, the most important of which are the establishment of early warning systems and the adoption of multihazards approach

Key words: Hazards – Conflicts – Humanistic Approach – Folk Science – Spatial Organization – neo- Malthusian –Land expropriation

مقدمة :

يقع السودان على تكوينات ثابتة جيولوجيا ولذلك لا توجد مخاطر جيوفيزيكية حقيقية من براكين وزلازل ولكن تكثر المخاطر الجيومورفولوجية التي تؤدي الى تدهور الارض مثل التعرية وزحف الرمال والتملح والهدام كما ان البحر الاحمر لا تكثر به المخاطر مثل التسونامي والاعاصير العنيفة كما في المحيط الهندي مثلا وذلك لضيق البحر - لهذه الاسباب فان المخاطر البيولوجية اكثر انتشارا مثل الاوبئة والجراد وحرائق المراعى والغابات وتدهورها وكذلك المخاطر الهيدرولوجية من سيول وفيضانات وجفاف ويمكن اعتبار تغير المناخ عاملا مؤثرا في كثير من المخاطر الطبيعية - ونسبة للتخلف الصناعى وقلة درجة الحضرية وتواضع احجام المدن فان المخاطر التكنولوجية ضئيلة من حرائق ممتلكات وانفجارات مصانع وسقوط طائرات وانبعاثات الاشعاعات النووية واشكال التلوث الخطرة أما المخاطر البشرية والاجتماعية فتضم بدورها قائمة طويلة من الحروب والنزاعات واضطرابات المدن والحوادث المرورية وانتشار المخدرات والعنف والجريمة علاوة على الفقر

المدقع والهشاشة وفي هذه المجموعة تداخل بين الاسباب والنتائج في حلقات مفرغة ولكن يمكن اعتبار النزاعات والحروب على اشكالها هي الاكثر تأثيرا وانتشارا في الوقت الحالي ينتمى السودان الى اقليم افريقيا جنوب الصحراء والذي يمثل مع منطقة جنوب غرب اسيا اكثر مناطق العالم معاناة من النزاعات المسلحة على اشكالها التى تتفاوت من حرب الدولة ضد اقليم بأكمله او فئة عرقية او عدة أعراق أو النزاعات المسلحة بين جماعات مختلفة قبلية او اثنية داخل نفس الحيز السياسى وقد تختلف أسباب الحروب ولكن تتماثل نتائجها من انتشار العنف والجريمة وزيادة أعداد اللاجئين والنازحين وارتفاع معدلات وفيات الاطفال ونسب الاعاقة والتسرب التربوى كنتيجة للهجرة القسرية للمعسكرات او الهوامش المتردية في المدن والعجز عن المنافسة في اسواق العمل لتواضع القدرات لذا فان الفقراء يزدادون فقرا في دائرة مفرغة .

يلاحظ ان اغلب النزاعات تتركز في خمسين دولة تضم المليار نسمة الافقر في العالم وتقع معظمها في افريقيا جنوب الصحراء والتي تمثل أكبر حجم للضحايا والخسائر المادية (اذا استثنينا افغانستان وسوريا) وفي الاطار الافريقى فان بعض الدراسات تقدر ضحايا النزاعات ب 67 مليون نسمة ولكن تقديرات اخرى ترفع الرقم باضافة التأثيرات غير المباشرة الى 167 مليون نسمة ويمثلالسودان اكثر دولة حافلة بالنزاعات التي ما زالت في انتظار الحلول.

المشكلة :

الملاحظ أن أجندة القرن او ميثاق هيوغو لم تتحقق اهدافه المرسومة كما كان متوقعا في عام 2015 بالصورة المطلوبة على الاقل في دول افريقيا جنوب الصحراء كما مضت خمس سنوات على توقيع الرؤية 30⁽¹⁾ (Vision 2030 دون انجاز واضح في تحقيق الاهداف وكلا الميثاقين هدفا الحفاظ على الموارد الطبيعية على المستوى العالمى والحد من تغير المناخ والتعاون المشترك للحد من الكوارث وانهاء الفقرعلى مستوى العالم وتحقيق المساواة في البلدان وبين البلدان وحق الافراد في التعليم مدى الحياة وترقية مجتمعات يسود فيها العدل والسلام والمؤسسية..

تتخير المساعدات الدولية القضايا التى تدعمها من منطلق تحقيق اهداف الالفية الحاصة بالبيئة اكثر من اى هدف اخر لأنها الأكثر تأثيرا في المجتمعات الغربية وبالضرورة فان المخاطر الاجتماعية في الدول النامية لا تمثل الاولوية في العالم الغربى حتى في مجال البحوث والخلاصة ان السودان كان اكثر سلاما واقل في حجم النزاعات قبل هذه الموثائق وعلى السودان ان يصوغ اولوياته وموثيقه من اجل السلام الداخلى هذه الورقة كما يدل عنوانها هي

ابتدار نقاش يشترك فيه كافة المتخصصين ذلك لان مخاطر النزاعات تقع في دائرة كل العلوم الانسانية وعلوم البيئة والعلوم التطبيقية تقريبا

الخلفية التاريخية للمشكلة

كما ان الحرب ليس آحادى السبب فان الحلول كذلك مهمة شائكة لا سيما وان للعنف تاريخ طويل في السودان بدأ منذ خان الساسة الشماليون عهدهم لأهل الجنوب بقدر من السيادة والمساواة ثم استأثروا بالسلطة بنسبة عالية قرب الاستقلال فكانت احداث توريت 1955 وتمرد الجنوب الذى اخمد آنذاك بقسوة ولم تحاول الديمقراطية الاولى (1956- 1958) فهم الرسالة والعمل على رسم استراتيجية تؤدى الى التماسك القومى بنبذ العنصرية والمساواة بين الاعراق والتى يقيسها الجمهور من خلال تقسيم الحقائق الوزارية والوظائف العليا والدبلوماسية والتى اجحفت بحق جماعات الهامش وبالاخص الجنوبيون

1/1/2 تبذت طاقة الديمقراطية الاولى على قصر فترتها في الخلافات الحزبية الضيقة اما الحكومة العسكرية الاولى (1958 – 1964) فرغم انها تسلمت اقتصادا فويا وازافت بدورها مشروعات رائدة الا انها افتقدت الحنكة السياسية والدبلوماسية والتى يضيق المجال بذكر تفاصيلها ولكن نشير الى فشلها في ايقاف النزاعات القبلية المستمرة في شمال السودان اما في الجنوب فانها تعاملت مع التمرد الذى نشأ هناك بوحشية زادت التمرد ضراما ثم انها طردت البعثات التبشيرية المسيحية وحولت مشكلة الجنوب من قضية سياسية داخلية الى نزاع ذو طابع عنصرى ودينى ورغم استخدام لغة السلاح بكثافة الا انها فشلت في وأد التمرد بحيث انها حين سقطت تركت الوضع اسوأ مما كان.

2/1/2 كانت الديمقراطية الثانية (1964-1969) استمرارا للحروب القبلية في الشمال واشتداد ساعد قوات جنوب السودان التى بدات تتلقى دعم الجيرة والغرب والكنائس

3/1/2 لم يكن عهد نميرى (1969 – 1985) الا امتدادا للوضع السابق حتي عام 1972 حيث وقعت اتفاقية سلام مع الجنوب تحت مظلة اطراف دولية واقليمية عديدة وتمتع السودان بفترة طويلة من السلام في الجنوب ولكن النظام الذى وقع اسير اتجاهات راديكالية عمد الى سياسات اضررت بالاقتصاد الوطنى مثل سياسة التاميم الذى حرم السودان من الاستثمارات الاجنبية في وقت نشب فيه حرب اكتوبر 1973 وارتفعت اسعار البترول وخسر فيه السودان العرب بانحيازه لاتفاقية كامب ديفيد كما خسر الولايات المتحدة بسوء تعامله مع شركة شيفرون.

قرر نميرى الغاء الادارة الاهلية والتي كانت اهم الية لجمع الضرائب من القبائل الرعوية وشبه الرعوية والقرى الزراعية لكن الدور الأهم كان فض النزاعات والاتفاق على المسارات الرعوية وتنظيم العلاقة بين الرعاة والمزارعين ودفع الديات والحفاظ على الامن ومقابل ذلك توسع الجسم الادارى الى اكثر من ستة الاف وحدة كلفت خزينة الدولة اموالا جليلة ولم ينجح الاداريون خريجو الجامعات الجدد في القيام بدور النظار والمشايخ القبليين وتزامن ذلك مع الثورة التعليمية وتغيير النظام القديم ولكن دون اعداد جيد وبتكاليف عالية للغاية.

حدثت عدة تحولات اثرت في قوة الدولة وسيطرتها على الحيز السياسى الى جانب الاسباب الواردة اعلاه مثل الارتفاع المفاجئ في اسعار الطاقة بعد حرب اكتوبر 1973 مقابل انخفاض اسعار السلع الاولى مثل القطن وتدهور النظام تدريجيا بعد محاولة اليسار الفاشلة للوصول للسلطة والارتقاء التدريجى لنميرى في برائن اليمين الاسلامى السياسى - الذى اغراه اولا بتغيير نظام الحكم الاقليمى في الجنوب ثم اعلان قوانين الشريعة في -1983 واشتعال الحرب مرة اخرى في الجنوب وبضراوة هذه المرة

2/1/4 سقط نظام النميرى في عام 1985 وكانت الديمقراطية الثالثة التى استمرت حتى انقلاب الحركة الاسلامية في 1989 اسوأ نموذج للنظم الديمقراطية حيث لم يكن للسودان حليف استراتيجى من القوى العظمى او حتى الاقليمية وقوى عود التمرد في الجنوب في وقت تردت فيه هيبة الجيش وبنيتة اللوجستية وتعرض السودان لنوبات جفاف في هذه الفترة.

2/1/5 اتسم عهد نظام البشير -1989- 2019 بانها اسوأ فترة في ما بعد الاستقلال في كبت الحريات والفساد الذى لم يشهد له التاريخ مثيلا ولكن ما يهمننا هنا هو ان النظام ومن منطلق النزاعات اتسم بالعناصر الاتية:

- تحولت الحرب في الجنوب من شأن سياسى داخلى الى حرب جهادية لا معنى لها اثارت العالم الخارجى ودعته لدعم ميليشيات الجنوب
- وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد ايوائها لاسامة بن لادن وكارلوس. ودعمها لحركات خارج الحدود السياسية
- تطور الامر الى حصار اقتصادى اضر بالسودان ضررا بليغا.
- بعد اكتشاف البترول واستغلاله بواسطة الشركات الصينية فان هذا اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية التى اعتبرت هذا التحول مساسا بشركة شيفرون الامريكية التى اجرت كل الدراسات الفنية الخاصة بالبترول وقطف ثمارها الصينيون .

- لأول مرة تندلع النزاعات بين الدولة والهوامش في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان بعد أن كانت قاصرة على الجنوب.
- عمقت الجهوية والقبلية ورفعت شعار العروبة والإسلام في مجتمع متنوع الأعراق والديانات مما أضعف التماسك الوطني وزادت حدة العرقية بالانحياز للقبائل العربية الرعوية على حساب الجماعات الأصلية الزراعية المستقرة بأمداها بالسلاح وتكوين مليشيات مع الاستخدام المفرط للقوة بالجوء للهجوم بالطيران. على القرى الآمنة
- تم فصل الجنوب في 2011
- لم يلعب الإعلام ونظام التعليم أي دور في تعزيز الهوية الوطنية وقيم التعااضد والتسامح وربما فعل الإعلام العكس في تصويره للحرب في الجنوب كجهاد مقدس
- حدث 41 نزاع قبلي في الفترة 1912 - 2000 أي 88 عاما ويلاحظ أن 33 نزاعا منها حدث في العقدين الأولين من عهد البشير أي 80% (ملحق 1) وابتداءً فإن الحروب القبلية تمهد السبيل للحروب الأهلية على نطاق واسع بين الجماعات العرقية كما حدث في دارفور وهي مدعاة لسباق تسلح ويبين الجدول (1) نموذجا لخسائر قبيلة واحدة هي المساليت في فترة عامين فقط من جراء هجمات الجيش والمليشيات العسكرية العربية وهي بمثابة حرب تجويع (Hunger War) يقوض الأمن الغذائي وليس هذا إلا نموذجا لفترة أعقبتها حروب وخسائر أكثر فداحة وقسوة كما منع النظام دخول المساعدات الإنسانية إلى مناطق الصراع إلا لحلفائها.
- كان في ظن ساسة المؤتمر الوطني أن فصل الجنوب يعني شمالا عربيا إسلاميا خالصا قادرا على تنفيذ مشروعاتهم الحضارية وهو تكوين دولة خلافة - وهي مقولة غير علمية ولا واقعية - ولذلك فإن فقدان ثلث مساحة البلاد لم يشعرهم بالأسى وانقلب السحر على الساحر وغدت دولة الجنوب هي الراعية لتمرد أقاليم الشمال كما أشعلت مشكلة أبيي.

دول (1) خسائر قبيلة المساليت من جراء هجمات
الجيش والميليشيات-1995 1997

الفترة	القرى المحرقة	البيوت المحرقة	عدد القتلى	عدد الجرحى	الحيوانات المنهوبة
1995-1996	13	607	312	84	2743
1996-1997	37	2226	347	85	6060
الاجمالى	50	2833	659	169	8803

المصدر (1)

6/1/2 حين قامت ثورة ابريل 2019 وسقط الانقاذ فان الحكومة الانتقالية ورثت تركة ثقيلة من النزاعات والمناطق الساخنة وميليشيات مسلحة وعشرات معسكرات ايواء اللاجئين والنازحين هى باختصار ورثت كل تراكمات الماضى او الفترة -1956 2019 اى اقل قليلا من ثلثى قرن لكنها افتتحت عهدها بقرار ان السلام هى الغاية الاولى فى سلم الاولويات استهلكت الحكومة الانتقالية عهدها بلقاءات مكثفة مع قادة الحركات المسلحة فى جوبا وفى معاقلها فى حوارات صعبة ووقعت اتفاقية اطارية تمهيدا للحل النهائى ومن هنا تنبع اهمية تحليل المشكلة و اثراء الحوار حول قضايا السلام وما بعد السلام ورسم خارطة للطريق هكذا تصبح المشكلة او القضية واضحة وهالبحث عن الية مستمرة دائمة للحد من النزاعات القبلية والعرقية خاصة وان السودان مرشح ايضا لحروب مياه وحدود سياسية.

وتستدعى المشكلة طرح الاسئلة التالية :

- ما هى انماط او اشكال النزاعات فى السودان ؟
 - ما هى الاسباب الحقيقية للنزاعات ؟
 - هل يتولد العنف والحرب اكثر فى الفترات الديموقراطية ام العسكرية ؟
 - هل فى الامكان عمل نظام انذار مبكر للنزاعات وما هى المؤشرات ؟
 - ماذا بعد استتباب الامن والسلام كيف ننتقل الى سلام مستدام وما هى شروط الضرورة؟
- مرة اخرى فان هذه الورقة تطرح اسئلة اكثر مما تجيب عليها ولذلك فاننا سوف نتناول فقط بعض المسائل المطروحة

المنهجية :

لا يمكن التوصل الى نتائج سليمة فى هذه القضية معقدة التفاصيل والعناصر الا من خلال فريق بحثى متعدد التخصصات فى الجغرافيا والجيوبوليتيكا والتاريخ والانثروبولوجيا والاقتصاد والادارة والنقل والاجتماع

والعلوم السياسية الى جانب فريق متخصص في الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية كما يستدعى الامر التركيز اولا على الجانب الوثائقي ورسم صورة تفصيلية عن النزاعات ثم الانتقال الى الجانب العملي وهو زيارة مناطق النزاع واجراء مقابلات الا اذا توافرت المعلومات المطلوبة بدون اجراء العمل الحقلى المرهق والمكلف ماديا وفي الامكان انجاز بحوث متعددة تدرس كل منها منطقة نزاع بعينها .

لا يهدف هذا البحث الى اجراء دراسة مكثفة سواء على النطاق الشمولى او اقليمى نزاع بذاته بقدر ما يهدف الى عمل حوار عام وعصف ذهني حول نظريات النزاع والاسباب والمترببات وتحليل بعض الادييات التى تمثل كل واحدة منها مدرسة بذاتها.

14/ النزاعات :

الصراع Disute هو التنافس على موارد بين جماعتين دولتين او عدة دول فاذا تم استخدام العنف وحدثت خسائر فانه يعتبر نزاعا conflict لكن الادييات العربية تستخدم المصطلحين بالتبادل ويطلق مصطلح الصراع احيانا على المعنيين رغم الفوارق فالصراع ازمة crisis بينما النزاع يعتبر نوعا من المخاطر risk والتى ان فشلنا فى حلها تحولت الى كارثة disaster والتى ان تفاقممت وتنامت خسائرها تحولت الى فاجعة catastrophe ان هذا مدعاة لتوحيد اللغة التى نتحدث بها عن النزاعات . والصراع والنزاع بسبب الموارد والمكانة او النفوذ او اختلاف القيم قديم قدم الوجود الانسانى وشكل من اشكال التفاعل الاجتماعى ولا يخلو منها مجتمع من المجتمعات⁽²⁾ يصنف الباحثون النزاعات الى الانماط الاتية⁽³⁾

- النزاعات داخل الدولة الواحدة Intra state conflicts
- وهى التى تحاول فيها مجموعات مسلحة اسقاط الدولة او نزاع بين مجموعات داخلها..
- النزاعات بين دولتين او اكثر.
- النزاعات المدولة والتى تسهم فى حلها قوات دولية.
- يمكن اضافة النزاعات الفردية الى هذا التصنيف لا سيما وان كثيرا من النزاعات القبلية تبدأ فردية وربما لنفس الاسباب اى الصراع على الموارد وانتشار العنف والسلاح.

تشهد افريقيا كل هذه الانماط من النزاعات التى تتدخل فيها القوى الاجنبية باجندات مختلفة بدرجة او باخرى (ويمكن القول بان السودان ليس الا نموذجا مصغرا من افريقيا يضم كل هذه الانماط .

اسباب النزاعات: المدرسة الايكولوجية:

تكثر الادبيات التى تتحدث عن اسباب النزاعات ورغم وجود ارضية مشتركة الا ان هناك اختلافا في ترتيب الاهمية فهناك اتجاه يمكن تسميته المنهج الايكولوجى Ecological Approach تركز على الجانب البيئى وتدهور الموارد مع ملاحظة ان المصطلح في علم الاجتماع يقتصر على الحضر⁽⁴⁾ ومعظم الادبيات الغربية تعتبر مسألة تغير المناخ الذى يعنى التغير في احدى عناصره من الحرارة والرياح والتساقط وذلك في مدى زمنى طويل اهم اسباب النزاعات وتوجد معادلات تبين مدى الانحراف عن المتوسط دلالة على التغير ولذلك فان رصد عام واحد لا يكفى للقول بالتغير ويذهب البعض بعيدا بالقول بان ارتفاع الحرارة درجة واحدة تزيد النزاعات الفردية بنسبة 2.4 % ونزاع المجموعات بنسبة 11.3% وذلك من خلال 55 دراسة⁽⁵⁾

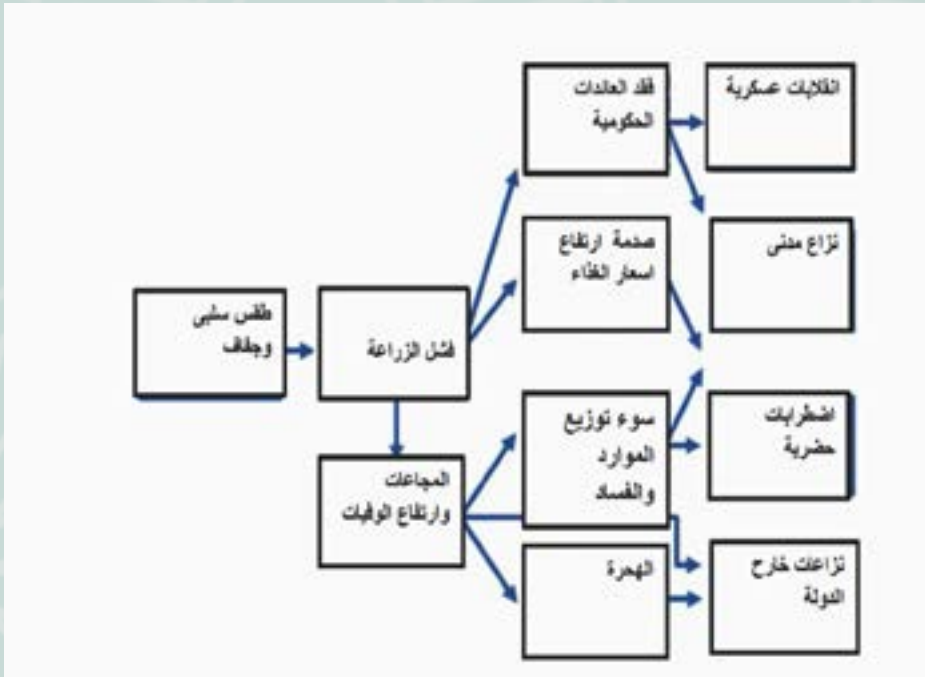
ربما سادت هذه المغالاة في التركيز على بعد التغيرات المناخية من منطلق ان الغرب يواجه مهددات كثيرة بسبب التغير من ارتفاع لدرجات الحرارة و منسوب البحار مسببة تاكل الشواطئ وتغير نظم الامطار والعواصف , كما يوجد اتجاه تتبناه المؤتمرات الدولية يرمى الى تقليل العمليات التى تؤثر في تسخين الارض خارج المنظومة الغربية لاسيما في افريقيا جنوب الصحراء وامريكا الوسطى والجنوبية وذلك بالتركيز على تقليل النشاط التى تزيد من نسبة ثانى اكسيد الكربون في الجو وفي المقابل فان ساستها ينفذون اجندات تشعل الحروب وتؤدي الى تدمير الموارد وانتشار السلاح لدى الجماعات البسيطة وتصدر نفاياتها الخطرة الى تلك البلدان

يمكن اتخاذ دراسة⁽⁶⁾ 1 (Buhaus et al 2010) كمثال على مدرسة تغير المناخ كسبب احادى للنزاعات في افريقيا جنوب الصحراء فكما يتضح من الشكل (1) فان ملخص النظرية هو:-

ان تغير المناخ وسيادة الجفاف يؤدي الى فشل المواسم الزراعية ولأن السلطات تعجز عادة عن التنبؤ بالخطر ولا أن تتعامل مع مترباته فانه تسود المجاعات وترتفع نسب الوفيات , كما يؤدي فشل المواسم الزراعية الى قلة العائدات الحكومية من ذلك القطاع في كل دول افريقيا جنوب الصحراء وبدرجات متفاوتة , كما يقترن ذلك بصدمة ارتفاع الاسعار محليا مع صعوبة استيراد الغذاء لأسباب مالية ولوجستية , ويعزى الارتفاع ليس للندرة فقط بل التضخم المستمر في اسعار العملات الوطنية - في ظل هذه الظروف المتفاقمة المتداخلة تحدث هجرات قسرية وطوعية وتحول في توزيع الموارد وينتشر الفساد وتنشأ

سيناريوهات عدة فقد يحدث اللجوء الى دول الجوار مع احتمال وجود نزاعات مع الجماعات المستقبلية للهجرة , وفي حالة الهجرة للمدن قد تحدث اضطرابات حضرية وعنف ناشئ من تردى نوعية الحياة والعطالة والفقر المطلق , وفي مناطق النزاع تتجدد المخاطر طالما فشلت الدولة في تحقيق حلول عملية . يعيب هذا النموذج في تحليل النزاعات جعله تغير المناخ سببا احاديا مولدا لكافة الأسباب الأخرى ورغم أن معظم الادبيات تطبق الفكرة في افريقيا جنوب الصحراء الا أن هناك بحوث تحاول اثبات تلك العلاقة في العالم الأسوي مثل الفيلين⁽⁷⁾ وبابوا وهناك من يشك في مسئولية الطبيعة عن تغير المناخ ويقول بان الانسان هو سبب التغير والتحول في البيئات بتدميره للغابات وزيادة القطعان عن طاقة المراعى . والحقيقة أنها تغير في الطبيعة لكن الانسان يسهم في زيادة حدتها . وتختلف السيناريوهات عن مستقبل وضع الأمطار في العالم فهناك مناطق ستزداد أمطارا وأخرى يحل بها الجفاف على الأمد الطويل وليست المشكلة في السيناريو الخاص بالسودان بقدر السيناريوهات التي ترشح اثيوبيا لقلة في الامطار وترشح مصر لغرق الدلتا نسبة لتسخين الارض وارتفاع منسوب البحر المتوسط وكلا الدولتين يزيد تعداد سكانهما عن مائة مليون نسمة مما قد يدفع بهجرات قسرية الى التخوم السودانية متخلخلة السكان وانبثاق حروب .

شكل (1) نموذج العلاقة السببية بين تغير المناخ والنزاعات



(Source 6)

2/5 البعد الانثروبولوجي الاجتماعي:

هناك اتجاه يقر بأثر التغير المناخي إلا أنها تغلب في السببية البعد الأنثروبولوجي الاجتماعي الذي يعطى وزناً لمنظومة القيم والعادات والعرف في عملية التأقلم مع التغيرات وفي حل النزاعات، وتوجد أدبيات كثيرة في هذا الاتجاه، في منطقة جبال النوبا⁽⁸⁾ ودراسة أخرى عن كينيا⁽⁹⁾. تحلل النزاع بين مجتمعات بدوية أو بدوية مقابل جماعات زراعية والتي قضت زمناً طويلاً في حل نزاعاتها بالتراضي ولكن الاستعمار جلب نظاماً هيراركيًا أو تراتيبياً في الإدارة أدخل بالأساليب التاريخية في حل النزاعات ومما زاد من حدة المشكلة تغير المناخ وتأثيره السلبي على الموارد والمؤسسات الاجتماعية^(10, 11)

تبدو آراء هذه المدرسة منطقية في ظل ما ذكرناه سابقاً عن اندلاع النزاعات بعد الغاء نميري للإدارة الأهلية من نظار قبائل وعموديات ومشائخ ولكننا في الوقت المعاصر لا يمكن أن نركز فقط على القيم المحلية ونظام (الأجاويد) لأن السودان في حاجة للحد من النزاعات والاستفادة من التجارب الأخرى ولا سيما أن الاستعانة بالجهود الشعبية في نزاع فتيل النزاعات ليست إلا نوعاً من اتجاه عريض هو التأقلم مع تغير المناخ، فالصراع على الموارد ينشأ عادة من تدهور الغطاء النباتي والتربة وموارد المياه ولا تملك الجهود الشعبية إلا إعادة توزيع الموارد والاتفاق على مسارات رعوية جديدة وتنظيم العلاقة بين الرعاة والمزارعين وحقق الدماء بدفع الديات دون الحلول الجذرية للمشكلات لكن لا يمكن إنكار الدور الشعبي في نجاح إدارة الالتزامات والكوارث فهو أداة في إطار أدوات.

الحاجة إذن ماسة إلى استراتيجية للحد من المخاطر في إطار عريض يشمل الطبيعية منها والاجتماعية Risk Reduction Approach، وهي مظلة يمكنها استيعاب المنهج الأنثروبولوجي الاجتماعي وهذا لا ينفي بالضرورة أهمية (العلم الشعبي Folk Science) في تفهم الطبيعة وتقلباتها المناخية كما أن دراسات أخرى توصي بشدة بالتزاوج بين العلم الحديث والعلم الشعبي في التنبؤ المناخي لصياغة الإنذار المبكر في المناطق الرعوية⁽¹²⁾

5/3 البنية التحتية:

نشر دراسة عن النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء⁽¹³⁾ إلى أن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف أو غزارة الأمطار والسيول والفيضانات تؤدي بالفعل إلى حدوث عدم استقرار سياسي ولكن لا تؤدي بالضرورة إلى حدوث العنف والنزاعات ولا يوجد دليل على ذلك كما أن الاستجابة للعنف أقل من الاستجابة للسلم بالتأقلم مع الأوضاع الجديدة والمعاناة الصامتة مما يعني أن العلاقة

أكثر تعقيدا ويستدعى تحليلا أدق للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية. تحاول الدراسة المذكورة سد هذه الثغرة وبتركيز على البنية التحتية من الطرق والمياه والأسلوب الذى يؤثران فيه على العلاقة بين الجفاف و مخاطر النزاعات في افريقيا جنوب الصحراء. ان قلة الامطار وتأثيرها على الزراعة المطرية والبدواة مدرجة في النقاش كمهددات محتملة للسلام والاستقرار في البلدان الافريقية وفى نفس الوقت هناك ما يدعو للاعتقاد- بأن البنية التحتية الأساسية مثل الطرق الهامة ونظم امدادات المياه قد تخفف من قوة العلاقة بين الجفاف ومخاطر النزاعات وذلك للأسباب الاتية

- تسهيل وصول المساعدات الانسانية والمنفذية لموارد مياه بديلة تخفف من هشاشة المجتمعات الريفية ازاء الجفاف.
- تعكس اهتمام الدولة بمواطنيها وحمايتهم من المخاطر المناخية مما يخلق علاقة وطيدة بين السلطة والمجتمع المهدهد بالجفاف.
- امكانية وجود فرص للسيطرة واعاقه حراك المجموعات المسلحة وتقليل نفوذها وتسهيل رسم استراتيجيات عسكرية .

رغم هذا لا توجد دراسات كثيرة عن تأثير البنية التحتية على النزاعات في افريقيا جنوب الصحراء ولذلك هدفت الدراسة الى تأكيد الفرضية نظريا وتطبيقيا ومن الوجهة النظرية فهي تميز الآليات التى تربط بين الجفاف والبنية التحتية الأساسية ومخاطر النزاع مع توجيه عناية خاصة للدوافع والفرص المتاحة لسيادة العنف تحت وطأة تغير المناخ لفهم كيفية التأثير في حالة وجود او غياب البنية التحتية .

المalthوسية الجديدة:

تعتبر المدرسة الايكولوجية نوعا من المalthوسية الجديدة ولكن في اطار ضيق يقتصر على مبدأ أن تدهور الطبيعة يسبب العنف والجريمة والنزاعات ومعروف أن نظرية مalthوس مؤداها ان الغذاء يزيد بمتوالية عددية بينما يزيد السكان بمتوالية هندسية مما يعنى اما الحد من النمو السكانى أو تحقق ما سمي بثالوث مalthوس (المجاعات - الاوبئة-الحروب) ولكنها لم تنطبق على الاقل في الواقع الاوربى نسبة للهجرات الكبرى للعالم الجديد وتطور الصناعة وانتاج الغذاء .

ولكن هذه النظرية بدأت تنهض وبمسميات جديدة وافكار متفرقة يجمعها مصطلح المalthوسية الجديدة neo-Malthusianism وأشهر تجمع علمى يمثلها هو (نادى روما) الذى ضم عشرات الاكاديميين وأصدر كثيرا من التقارير والكتب مثل (حدود النمو) والفكرة فى مجملها هى تعديل للمalthوسية التقليدية فى انها لجأت الى اساليب احصائية لتحليل العالم من حيث السكان والموارد والتكنولوجيا والمعطيات الخاصة بالانتاج والدخول ومعدلات النمو

وتوصلوا الى تقسيم العالم الى عشرة اقاليم متباينة في علاقة السكان - الغذاء وفقا للمتغيرات المذكورة وهم يدقون ناقوس الخطر لبعض المناطق .

تقع افريقيا جنوب الصحراء في تصنيف نادى روما في اقليم يسود فيه الاقتصاد المعاشي وتدهور التكنولوجيا ويرتفع معدل النمو السكاني مما سيخلق العلاقة المalthusية وهو اقليم يمثل حقيقة اسوأ السيناريوهات المطروحة - ونحن نلاحظ في طرحنا لأسباب الحروب والنزاعات غياب بعد النمو السكاني الفائق مقابل تدهور الغذاء الا في اشارات قليلة .

مدرسة الاقتصاد السياسى :

العامل السياسى:

ازدهرت مدرسة كاملة للاقتصاد السياسى في علم الكوارث تلك التى تحلل المخاطر التى تهدد المجتمعات البشرية من منطلق فعالية النظم السياسية في تنظيم العلاقة بين الانسان والبيئة لأن معظم المخاطر مثل التلوث وحرائق الغابات وتدهور التربة وحتى المجاعات لا تظهر فجأة ولكنها نتاج تراكمات طويلة كان يمكن تداركها , ولا توجد تلك الحتمية المطلقة التى تنسب كل المخاطر للطبيعة وحدها والأمثلة على ذلك كثيرة فالخسائر الجسيمة التى حاقت بالثروة الحيوانية السودانية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان يمكن تداركها لو توافر المخزون الاستراتيجى من الاعلاف والمياه وتيسرت المنفذية او سهولة الوصول الى المناطق المتضررة او لو اتيحت آليات لتنظيم المراعنفسها والتدخل باثرائها وعمل دورية لاستخدامها والحفاظ على طاقة المراعى والآبار ولكن الدولة كانت غائبة عن مسرح المخاطر التى تولد النزاعات والحروب الأهلية ولذلك فان احدى الدراسات اثبتت أن النظم الديموقراطية تشهد مستويات اقل من العنف وقابلية اقل لتجربة الحرب الاهلية⁽¹⁴⁾ ولكن بعض الآراء تقول بأن الديموقراطيات الناجحة هى التى تنشأ في ظل اقتصاد قوى مثل كوريا وتايوان مقارنة بظهور الديموقراطية في ظل اقتصاد ضعيف كما في بنجالاديش ولكننا في السودان لا نملك الا تأكيد الديموقراطية حتي ولو في ظل اقتصاد ضعيف , فلقد فشلت الديكتاتوريات فشلا ذريعا في تحقيق اقتصاد متطور رغم كبت الحريات ولذلك ايضا فان مفهوم الديموقراطية المطلوب من منطلق نزع فتيل النزاعات هو المشاركة والمساواة.

تتفق بعض الدراسات على أن ضعف الدولة هو السبب الاساسى لانتشار العنف والنزاعات التى اصبحت الخيار في المجتمعات التى تغيب فيها الدولة كما يشير باحثون اخرون الى ان فشل الدول الافريقية في التطور من أشباه دول الى دول ناضجة أدى الى الجمود الاقتصادى وتزايد أعداد اللاجئين ونشأة التمرد المسلحوبأن دور الدولة في الأساس هو ادارة النزاعات.

تدهور الاقتصاد:

ان المستويات الأقل من اجمالي الناتج القومي ترتبط بالنزاعات العنيفة رغم أن تفاوت الناتج الاجمالي المحلى من خصائص الدولة بالضرورة الا أنه مؤشر لمدى كفاءة ادارة الدولة للاقتصاد وبالتالي يصبح متغيرا في تحليل العنف السياسي وهذا عنصر واحد من جملة العناصر التي تكون المدرسة الاقتصادية في تحليل المخاطر ودرأها .

يشير البعض الى ان ذلك الارتباط مؤشر لسوء ادارة الاقتصاد⁽¹⁵⁾ وفي كل الاحوال فان ذلك التدنى يدخل الدولة في شبك الديون الدولية وخدمة فوائدها وانعكاسات ذلك على مستويات فرص العمل والدخل الفردي والنصيب الفردي من الخدمات الاجتماعية وتطور دائرة فقر مفرغة وبالضرورة نشوب نزاعات اذا ما افترن ذلك بسوء توزيع الدخل . والتضخم والعجز عن كفاية الحاجات الاساسية.

يميل بعض الدارسين عدم التركيز على محض الاقتصاد ولكن بمؤشرات التنمية البشرية المتفق عليها عالميا والتي يلخصها شكل (2) حيث يمثل الناتج القومي المحلى مؤشرا واحدا من جملة ثلاث مؤشرات تكون المؤشر العام للتنمية البشرية والبعدان الاخران هما الصحة والتعليم

شكل (2) مؤشرات دليل التنمية البشرية



شكل (3) خارطة الشفافية في العالم 2014



Better-

المصدر: Transparency International -2014

- (2) 18
2014

الدرجات	الدولة	
8		1
8		2
8		3
11		4
14		5
15		6
16		7
17		8
17		9
17		10
17		11
18		12
19		13
19		14
19		15
19		16

المدرسة الانسانية:
حقوق الانسان:

تتخذ بعض الدراسات انتهاك الحقوق الاساسية للانسان منهجا لتفسير العنف السياسى والنزاعات باتخاذ معايير التنمية المستدامة في نوعية الحياة وبالتالي طرح الحلول الممكنة ومن هذا المنطلق فان تحليل النزاعات يركز على مدى احترام او انتهاك حقوق الانسان مثل حرية العبادة واحترام الاقليات والجماعات الأصلية بمساواتهم بالمواطنين الاخرين هذا الى جانب الحقوق الاساسية مثل التعليم والصحة والسكن والترويح وغيرها. انبثقت المدرسة الانسانية في التنمية وتغيرت مفاهيم قياس الرفاهية بالدخل كما ذكرنا الى مؤشرات جديدة تضم الحاجات الاساسية ونوعية الحياة الى جانب الحرية والديموقراطية.

تنتهج المنظمات الطوعية هذا الاتجاه كمؤشرات في شرحها وتحليلها للنزاعات وتقديم الخدمات وحفز المنظمات الدولية والقوى العظمى على التدخل في مناطق النزاعات وفي وقت لم تكن فيه حكومة الانقاذ تملك الدفاع عن نفسها كانت الادبيات ترى باستخدام هذا المنهج مما مهد الازدهار لفصل الجنوب.

تكونت منظمة دولية لاجراء مثل هذه الدراسات مثل المجموعة الدولية لحقوق الاقليات وقد نشطت مثل هذه المنظمات بعد اعلان الامم المتحدة لحقوق الشعوب الاصيلة عام⁽¹⁷⁾ 2007 International Minority rights Group

الهشاشة الاجتماعية :

يشير هذا المصطلح الى قدرة المجتمعات على مجابهة المخاطر فقد يواجه مجتمعان مختلفان نفس التحديات وتختلف درجة التأثير وسرعة الاستجابة تبعاً للحالة الاقتصادية والصحية للسكان ومدى التعاضد ووجود المخزونات الاستراتيجية من الغذاء والعلف في المجتمعات البدوية وفعالية التنظيم الاجتماعي والادارة الحكومية . تزداد الهشاشة الاجتماعية اذا ما تعاقبت المخاطر مثل الجفاف والجراد والسنون العجاف لأنه تنشأ حالة من دائرة فقر مفرغة تؤثر سلباً في الجاهزية الاجتماعية للمخاطر والكوارث المستقبلية.

من المعروف أن الهامشية تركز على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع ومدى ثراء القاعدة الاقتصادية أو البيئة التي حولها وأخيراً دعم السلطة بتطوير البنية التحتية الانتاجية والاجتماعية لا سيما في الريف. توجد دراسات تشير الى مؤشر الهامشية او الهشاشة الاجتماعية (Social vulnerability Index SVI) لكنها تأتي في اطار مجابهة الكوارث الطبيعية ولا نجد لها نظيراً في تحليلات المخاطر الاجتماعية في افريقيا جنوب الصحراء ولكن من المؤكد ان تضافر الهشاشة الاجتماعية مع ذبذبات البيئة وضعف دعم الدولة تقلل من القدرة على مجابهة مخاطر الجفاف والسيول والنزاعات التي تنتج عنها⁽¹⁸⁾

علاقة التنظيم المكاني بالنزاعات:

عندما غزت جيوش الحكم الثنائي السودان عمدت الى انشاء قطب نمو يركز على زراعة القطن في الجزيرة ومدت خطوط السكك الحديدية من الميناء لافضل الأماكن صلاحية للانتاج مثل الذرة والسمسم في القضارف وكسلا والصبغ العربي في شمال كردفان وما حولها وتركزت بالتدريج كبريات المدن وأعلى رتب الخدمات والطاقة والطرق في هذه الممرات الحضرية التي اصبحت مرتبطة بالتجارة العالمية بينما سادت البداوة والزراعة الاكتفائية باقى الاقاليم⁽²⁰⁾

فصلت منطقة المستنقعات - والتي تبلغ 160000 كلم² الى مساحة دولة صغيرة - بين الشمال والجنوب ولم تحاول الحكومات المتعاقبة كسر هذا الحاجز الجغرافي بالاساليب الحديثة مما عمق الفوارق الثقافية بين الاقليمين

- ولاية نهر النيل وشمال ولاية النيل الأبيض .
- هوامش متدنية وهى البعيدة عن المركز وتفتقد الخدمات الأساسية وهى النطاق الثالث
- أقاليم المشكلات الخاصة وهى التى تعانى مثلاً من انتشار الأوبئة او النزاعات والحروب او متطرفة جغرافياً .

ورث السودان هذا النموذج وعمل على تعميقه واضفاء العنصرية على هذا التركيب بترديد مقولة الشمال العربى المسلم والجنوب المسيحى الوثنى او الغرب الزنجى وترديد العناصر الهامشية لما اسموه بالنخبة النيلية و اتهامها بالهيمنة على الموارد النادرة والحاكمة الخ لم يؤد هذا النموذج وتعميقه الا لهجرة الصفوة ورؤس الاموال الى المركز والاقاليم المتاخمة له وافقار الاقاليم الاخرى التى عاشت فى ظل فقر مدقع وبالضرورة صراع على موارد ناضبة باستمرار كما ان هذا النموذج والجهل بمغباته أديا الى فقدان أراضى شاسعة وببساطة لانها تخلو من الحضرية الحقبة والقاعدة السكانية التى تستطيع الدفاع عن الارض مثل الفشقة وحلايب وشلاتين وابيبيى والاسفين النوبى على النيل وكلها مهددة بان تتحول فى اية لحظة الى بؤر نزاع دولي.

الأمن الغذائي :

اذا كان التركيب المكانى لدولة مثل السودان هو التعبير الجغرافى لتوزيع السلطة والثروة كوراثية لنمط استعماري استمر تعميقه حتى غدا واضحا فى خرائط مؤشرات التنمية , فان افتقار الأمن الغذائي تعبير يجسد لا الهامشية فقط بل التراكم التاريخي لمشكلات الجماعات الاصلية ,ومن الغريب ان الخريطين اللتين تمثلهما متطابقتان.

يكتسب هذا المفهوم اهمية كبرى سواء فى تحليل النزاعات او مترباتها ذلك لأن انعدام الأمن فى الغذاء يكاد يلخص كافة الاسباب المذكورة سالفا فالملاحظ مثلاً أن هذه المشكلة ترتبط اكثر بالمناطق الهامشية البعيدة عن المركز والقلب المتطور وهى التى عانت اكثر من فشل النخب الحاكمة فى استيعاب مفهوم السلام الاجتماعى والهوية متعددة الثقافات أو من الاسلوب الخاطئ للحكومات العسكرية فى حل مشكلات الصراع على الموارد واستخدام السلاح والاستئثار بالسلطة

يلخص انعدام الامن الغذائي ايضا الاراء القائلة بان تواضع البنى التحتية فى المناطق المعرضة للمجاعات بسبب نوبات الجفاف فى افريقيا جنوب الصحراء اهم مفجر للنزاعات بسبب عدم الاستجابة المبكرة للازمات بامدادات الطعام ومن ثم اشتعال الصراع على الموارد المحدودة.

يسود الامن الغذائي حين يمتلك السكان وفى كل الأوقات المنفذية الفيزيكية والاقتصادية لطعام وفير وآمن ومغذى والذي يغطى كل العناصر الغذائية وتشبع الرغبات والتى تكفل

- حياة نشطة وصحية . وتتضمن الابعاد الاتية:
1. الوفرة availability والتي تعنى وجود كميات كافية ونوعية مناسبة
 2. المنفذية Access: امكانية وصول الافراد الى موارد مناسبة لاعداد طعام مناسب لوجبات مغذية على اسس منتظمة
 3. الاستخدام utilization اى استعمال الطعام من خلال وجبات مناسبة ومياه نظيفة وعناية صحية وبيئة طبيعية معطاءة للوصول الى الصحة الغذائية التى تعنى كل الحاجات الفسيولوجية.
 4. الاستمرارية stability: لا بد ان يكون كل السكان والاسر والافراد ذو قدرة على الوصول الى الطعام فى كل الاوقات وبدون التعرض لمخاطر فقدان المنفذية نتيجة لصدمات مفاجئة أو أحداث دموية .
- إن اى اخلال بعنصر من العناصر المذكورة تقود لعدم الامن الغذائي كما ان البعد الاخير المتعلق بالاستمرارية غالبا ما يرتبط باضطرابات تهدد الاستقرار الاجتماعى وبمظاهر اكثر حدة من نزاعات و تسبب افتقار عنصر او اكثر من عناصر الامن الغذائي .
- ما هى القضايا التى تربط الامن الغذائي بالنزاعات ؟
- يذكر البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم 2011 العناصر الاتية :-
- تغير المناخ وفشل المواسم الزراعية
 - إن احتمال النزاع يكون عاليا خاصة حين تقود عمليات التدهور البيئى الى تهيش قاس لقطاع كبير من السكان وصراع على الارض والمياه.
 - المساس بحقوق الارض.
 - الزيادة السكانية .
 - انفلات اسعار السلع الغذائية.
 - النزوح حيث لا يجد النازحون العاطلون عن العمل ملجأ احيانا سوى الانخراط فى المليشيات العسكرية.
 - ضعف المؤسسية والقدرة على ادارة الازمات مما يفاقم من مشكلات الغذاء.
 - ليس ادل من اهمية استتباب الامن الغذائي ان ثورة ابريل 2019 كان مبدأها ازمة فى الحاجات الاساسية وصفوف الخبز مع ارتفاع اسعار السلع الغذائية وتحولت الى ثورة سياسية عارمة والملاحظ ايضا ان النزاعات المرتبطة بالارض والمياه والذى يعبر فى ملخصه عن الخبز تعطل الانتاج وتهيئ لصراعات ونزاعات جديدة فى حلقة مفرغة.

شكل توزيع الجوع المزمن ودرجاته في العالم 2020



يتبين من شكل 5 مدي تركيز درجات الجوع المزمن Acute Hunger - والذي يمثل اقصى مستويات افتقار الامن الغذائي - في افريقيا جنوب الصحراء وكيف ان اكثر المستويات تدهورا تخطط بالسودان مما يصعب الحل على مستوي الدولة الواحدة .

اختلال الامن المائي:

إن اختلال او عدم الامن المائي water insecurity مصطلح ذو معانى متعددة مثل ندرة المياه Water scarcity الذى يعنى افتقار التوازن بين العرض والطلب على المياه العذبة في اطار جغرافي معين اقليميا او بلدا او حوضا نهريا باكملة بسبب ارتفاع معدل الطلب مقارنة بالعرض المتاح في الظروف المؤسسية السائدة واحوال البنى التحتية اما نقص المياه water shortage فيعنى نفس المعنى في اطار جغرافي اصغر في ظل تصميماته لكفاية العرض اما التوتر المائي Water stress ان صحت الترجمة فيشير الى مستويات المصطلحين السابقين من حيث الوفرة والندرة وتدهور مستويات الثقة في المصادر المائية والمرتبات من فشل المحاصيل الزراعية و عدم الامن الغذائي ويمكن قياسه كميا بنسب العرض مقابل الطلب

يأتى الاهتمام بالامن المائي في مرحلة متأخرة من الاولويات في الذاكرة السودانية مع ان رصيد السودان من مياه النيل لا يتجاوز 18 مليار متر مكعب/سنة وحتى هذا المقدار غير مستغل بالكامل وصحيح ان معظم سكان

السودان بعيدون عن المحور النيلي ويعتمدون اكثر على الامطار والمياه الجوفية ولكن معظم الانتاج الزراعى الحديث يعتمد على المياه النهرية - ان خط العوز المائى هو 1000 متر مكعب للفرد ومعنى هذا أن السودان يحتاج حاليا مليارات مياه بحجم عدد ملايين سكانه اى 42 مليار متر مكعب ولكن الطلب يزداد سنويا بمقدار مليون نسمة تقريبا اى زيادة مليار مترمكعب من المياه سنويا فالسودان اذن على اعتاب خط العوز المائى ولكن هذه الحقيقة لا تسكن في وجدان المخططين للتنمية.

يوجد في العالم 30 دولة تقع تحت خط العوز المائى منها 26 دولة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وصحيح ان السودان في وضع معقول بالنسبة للنصيب الفردى من المياه ولكنه محاط بدول ذات توتر مائى عالى ولا توجد فرص منظورة لحل مشكلات الطلب مثل مصر ومالى وتشاد وارتريا بل ان اثيوبيا مرشحة للدحول في مرحلة العوز المائى قريبا وبالتالي فان مترتبات زيادة التوتر سوف تدفع ملايين السكان في هجرة قسرية الى السودان .

رغم وفرة المياه النسبية في السودان اذا حسبنا جماع مصادره الا ان هناك تباينا جغرافيا في النصيب الفردى من المياه لعوامل مختلفة منها تدنى تكنولوجيا المياه بالنسبة للحواضر حيث تواجه حواضر الخرطوم والعواصم الاقليمية النيلية من نقص المياه او تدنى نوعيتها اما في النطاق الريفى فان التباين واضح وتعانى المناطق الجافة وشبه الجافة من ندرة او نقصان المياه فصول طويلة من السنة وقد ينشأ اختلال الامن المائى من فشل مؤسسي في ادارة المياه من توفير المصادر والتنقية والنقل وغيرها من المعالجات (21) أمر ينطبق على الريف والحضر مما يجعل افتقاد الامن المائى سببا هاما من اسباب النزاعات على النقاط الرطبة والمنخفضات والودية الغنية بالمياه وفي هذه الاوضاع فان قلة الامطار عن المتوسط في سنوات عجاف متعاقبة تخلق كوارث حقيقية كما حدث في العقود الاخيرة من القرن الماضى هكذا فان ثالثوث الارض - المياه - الكلا هى التى تفجر الصراعات والنزاعات المريعة ولا بد ان نضع في الذاكرة ان افتقاد الامن المائى يعنى تلقائية افتقاد الامن الغذائى .

المساس بحقوق الارض:

في التحليل السابق يأتى (المساس بحقوق الأرض) سببا من اسباب اختلال الامن الغذائى لكن يمكن اعتباره ايضا سببا قائما بذاته من اسباب النزاعات سواء كانت مصادرة الاراضى بواسطة جماعة معادية كما في اقليم الفشقة او الدولة نفسها كما في حالة اراضى الولاية الشمالية التى صودرت لصالح وحدة

السدود وهى تبعية غير منطقية ثم ان تلك الاراضى وزعت على المستثمرين الاجانب لمدد تصل 99 عاما ,كما ان كل مناطق الزراعة الآلية التى يملكها افراد وبمساحات شاسعة تقع فى مناطق الجماعات الاصلية كما فى جبال النوبا وولاية النيل الأزرق والنيل الأبيض وقد قضت تلك المشروعات على الغابات وأثرت سلبا على التنوع الحيوى والمحاصيل الغذائية ولذلك شكلت قضية الارض بندا هاما من بنود اتفاقيات السلام الجارية هذه الايام وحفلت الاتفاقية الاطارية ببنود عديدة عنها .

الحقائق الجديدة فى 2020:

- فى ابتداء وقت كتابة هذا البحث فى يونيو 2020 تنعقد الاجتماعات فى الخرطوم بين اثيوبيا ومصر والسودان لحل المشكلات المتعلقة بالنواحى الفنية فى ادارة تخزين المياه فى سد النهضة وهى مفاوضات ابتدت منذ خمس سنوات ولم تتوصل الى حلول بالنسبة للسلامة الفنية للسد ولا خطورته فقد ارتضت مصر والسودان بتجاوز هذه المسالة ورغم ذلك فان اصرار اثيوبيا على الانفراد بقرارات ابتداء التخزين وادارة الانسياب وفقا لمصالحها يعرقل جهود التوصل الى اتفاق ولكن المغزى ان الصراع سيتزايد بازدياد السكان والتنمية مقابل أنصبه المياه مما يهدد بحروب مياه مستقبلية وقد يتكرر الأمر بالنسبة لدول المنبع الاخرى اي مصادر النيل الابيض علاوة على مشكلات الحدود المعلقة مع مصر واثيوبيا وجنوب السودان والتى يمكن ان تتحول الى حروب ,كل هذا يستدعى حل النزاعات الداخلية وهى إحدى أذهم عناصر ضعف الدولة
- اجتاحت جانحة الكورونا Covid 19 العالم كله انطلاقا من الصين فى مطلع عام 2020 وانتشرت فى كل بلدان العالم تقريبا وبمعدلات أعلى فى أوروبا وأمريكا الشمالية وتهافت النظم الصحية فى بعض بلدان الجنوب مثل اليمن والبرازيل وعجزت حتى الدول المتقدمة عن التحكم فى الجانحة والتى من المقدر ان تستمر على الاقل حتى نهاية 2022 وهناك احتمال ان تظهر موجات جديدة .أثرت الجانحة على الاقتصاد العالمى نسبة لتوقف النشاط من صناعة وتجارة ولكن اكثر القطاعات تضررا كانت السياحة والنقل والخدمات مما أدى الى جانب الارتفاع المستمر فى الوفيات بالجانحة الى تراجع أسهم البورصات العالمية

واقترن ذلك بالتدهور المذهل في أسعار النفط وبذلك خلقت الكورونا حقائق جديدة على الارض كأكبر كارثة حلت بالبشرية منذ عهد الطاعون والحربين العالميتين ، ولم ينج السودان من تأثيرات حالية مثل تآثر قطاع الخدمات والقطاع التقليدي الحضري نسبة للحجر الصحي وتعطل دولاب العمل الحكومي كما تأثرت قطاعات النقل الجوي والبحري الى حد كبير وكانت أكثر الفئات تضررا هم العاملون بالقطاع التقليدي وفقراء الريف والحضر على حد سواء.

استيقظ العالم على كارثة تولدت عنها مزيد كوارث وتفشت بأسلوب لم يحدث في حالة الفيروسات التي انتشرت سابقا وبدأ العالم يفكر في أسلوب جديد للحياة أكثر قدرة على تلقي الصدمات وبدأ علماء التخطيط العمراني يفكرون مثلاً في العلاقة بين انتشار الجائحة وأحجام المستوطنات البشرية لأن المدن العملاقة مثل نيويورك وطوكيو وباريس وريودي جانيرو الأكثر تأثراً وفي كل البلدان فإن أكبر المدن هي بدورها الأكثر تأثراً بالجائحة كما في مصر والسودان والمملكة العربية السعودية واليمن - لقد بدأ المخططون يفكرون في أشكال وأحجام جديدة للعمران بل تنادى البعض بالعودة للقرية كأفضل نمط للحياة - بيت القصيد هنا أن أسلوب التخطيط للعمران والاقتصاد والمشكلات الاجتماعية على وشك أن يشهد ثورة .

ما يهمنا هو تأثير الجائحة المرتقب على قضايا الحرب والسلام فهناك أصوات تنادت في الغرب بأن المهاجرين من مناطق النزاعات والحروب في جنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء هم السبب في تفشي الوباء وهو تفكير يريد أن ينحى باللائمة على ضحايا الحروب التي أشعلها الغرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويزيد أوارها ما هو تأثير الجائحة على السودان في المرحلة الراهنة ؟ فيما يلي نماذج لفرضيات محتملة:

- أثرت الجائحة سلباً على الاقتصاد السوداني مما سيقلل من قدرة الدولة على دعم السلام
- تهدد الجائحة معسكرات اللاجئين والنازحين نسبة للكثافة السكانية العالية من جهة وتردى الخدمات الطبية في الأصل وقلة الوعي.
- غدت الجائحة هي الهم الأول حالياً لأنها تهدد كل الأمة ووجودها مما قد يعنى تراجعاً نسبياً في أولوية قضايا السلام ودعمها.

- قد تؤدي الجائحة الى تعطل ولو جزئيا للقطاع الزراعى خاصة مع العجز فى انتاج الذرة فى موسم 2018/2019 ومخاوف من فشل فى المواسم المقبلة مما قد يعنى ارتباك الأمن الغذائى وانبثاق موجة جديدة من الصراع على الموارد .
- يجب الاخذ فى الاعتبار أن سكان الهوامش الفقيرة فى مدن العاصمة والمدن الكبرى هم نتاج الهجرة القسرية من مناطق النزاعات والعنف وأن تلك الهوامش هى الأكثر تأثرا بالجائحة ومرتباتها السلبية خاصة وان أكثر المتضررين من الحجر الصحى هم العمالة اليومية والقطاع التقليدى غير الرسمى عموما لتدنى دخولهم وصعوبة الوصول الى اماكن العمل لتوقف النقل العام .ان تلك الهوامش (مثل امبدة - السلام - النصر - الانقاذ- سوبا الشهداء - السلمة) هى متردية فى الاصل فى نوعية المسكن والصرف الصحى والخدمات الطبية والترىيح مقارنة بمراكز المدن وأحياء الطبقة المتوسطة مما يعنى أن الجائحة أكثر تأثيرا على بيئة منهارة فى الأصل والاهتمام بسكان الهوامش الحضرية هو جزء لا يتجزأ من عملية السلام الشامل على مستوى الدولة ولكن الملاحظ أن الحديث يدور فقط عن معسكرات الايواء.
- يقول روبين نيبلت مدير معهد تشاتام هاوس بالولايات المتحدة الامريكية ان جائحة فيروس كورونا ستحدث انقلابا فى العلاقات بين القوى العظمى وتسود فترة من الانكفاء على الذات وسيدفع الفيروس الحكومات والمجتمعات لتقوية قدراتها الذاتية فى فترة الانعزال الطويلة المقبلة وأن العالم لن يعود الى فترة التبادل العولمى الذى تنامى فى بداية القرن الواحد والعشرون. (22)
- كان السودان يأمل فى كثير من الاعانات التى سوف تأتية من دول الخليج العربى والاتحاد الاوربى والقوى الاخرى ولكن يبدو أن العوامل المذكورة التى اقترنت بانخفاض اسعار النفط وتدهور الاقتصاد العالمى سوف تؤثر بوضوح على المعونات والهبات المرتقبة والتى كان يأمل ان يحل بها قضية السلام مما يعنى استراتيجية جديدة لتقوية القدرات الذاتية والتى تبدأ باصلاح الاقتصاد وتنمية المناطق المتأثرة بالنزاعات .

الخلاصة:

يمكن تلخيص مقولات تفسير اسباب النزاعات وبتطبيق على الواقع السوداني في الجدول 3

جدول (3) مدى انطباق المقولات المفسرة للنزاعات على السودان

النموذج أو النظرية المفسرة للعنف والنزاعات	مدى الانطباق على حالة السودان
تغير المناخ يؤدي الى فشل الزراعة والمجاعات والهجرة القسرية واحيرا العنف والنزاعات	شهد السودان ذبذبات مناخية عديدة في تاريخه لكنها لم تؤدي للعنف السياسي ولكن في العقود الاخيرة اقترن التغير بانتشار السلاح وعوامل اخرى فتغير المناخ احد الاسباب وربما الالم ولكن ليس الوحيد
يؤدي تغير المناخ وانتشار الجفاف او الفيضانات الى العنف في حالة تردى البنية التحتية	تنطبق هذه المقولة على السودان حيث يوجد حاجز طبيعي من المستنقعات تحول الى حاجز ثقافي بين شمال وجنوب السودان وقلل من التفاعل و قدرة السكان على الحراك وفاعلية الجيوش البرية وتوجد حواجز اقل حدة في الشمال ولكن يزيد تأثيرها تدهور النقل باشكاله والطرق وخدمات المياه وقلة المنفذية للخدمات
يؤدي تغير المناخ الى العنف والنزاعات اذا ما تحطمت النظم والمؤسسات التقليدية لحل الصراعات واستبدلت بنظم ادارة هرمة صارمة	عانى السودان من تغيرات المناخ وتأثيراته على مدى طويل وتسبب ذلك في حدوث نزاعات قبلية مستمرة ولكنها كانت تحل بالاحاويد ولكن الغاء الادارات الاهلية القبلية اخلت بالاليات القديمة ومع ذلك لا يمكن اعتبار ذلك سببا وحيدا
السبب الاساسى للعنف هو ضعف الدولة وفشلها في بسط هيبتها وتاخر النضج القومى وتبلور الهوية وادارة الموارد	تنطبق هذه النظرية على كافة الدول الافريقية جنوب الصحراء ولكن الادبيات تقرر ضعف الدولة مع تهميش الاقليات والظلم الاجتماعى والفساد وعرقية الطبقة الحاكمة ليتشا العنف السياسى

مدى الانطباق على حالة السودان	النموذج أو النظرية المفسرة للعنف والنزاعات
استهل السودان استقلاله بالديموقراطية ولكنه لم يعززها بالعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة فكانت مشكلة الجنوب لكنه مارس انتخابات نزيهة حتى مجئ الانقاذ بمعنى ان النموذج ينطبق أكثر على شمال السودان	الديموقراطية والانتخابات النزيهة تقلل لجوء الجماعات للعنف السياسى فالحوكمة هى العامل الاساسى للعنف
تدهورت احوال السودان منذ الديمقراطية الثانية وتوالى التدهور وتوالى النزاعات بما يوحى بعلاقة طردية ولكن يجب النظر الى ابعاد اخرى مثل توزيع القوة او السلطة والموارد النادرة والسياسات العرقية	المستويات الاقل من اجمالى الناتج القومى ترتبط بالنزاعات العنيفة وهو مؤشر لضعف الاقتصاد
تسكن هذه المقولة وجدان الشعب السودانى منذ تولى حكومة المؤتمر الوطنى السلطة واستشرى فساد لم تدرك ابعاده الحقيقية حتى الان مما اعاق تنمية الاقاليم الهامشية المؤهلة للنزاعات	الفساد هو اهم سبب يؤدى بطريقة غير مباشرة الى نشوب النزاعات
التاريخ السودانى حافل بانتهاكات حقوق الانسان لا سيما فى العهود العسكرية فاذا ما تفاقمت الانتهاكات فى الاقاليم الطرفية نشبت النزاعات	انتهاك حقوق الانسان الاساسية والسياسية واضطهاد الشعوب الاصلية من اهم اسباب النزاعات
اهم سبب لتفاقم الهشاشة لا سيما فى اقاليم العزلة هى افتقاد اساسيات الحياة مثل المياه والخدمات وغياب التنمية المستدامة ونشأة دائرة فقر مفرغة	الهامشية الاجتماعية تعنى عدم القدرة على تطوير الجاهزية الاجتماعية ازاء المخاطر وتطور النزاعات على المستوى الفردى والجمعى
ورث السودان نظاما مكانيا مختلا مرسوما لخدمة الهدف الاستعمارى لكنه استطرد بالنموذج وعمق سلبياته	اختلال التنظيم المكانى يقلل من قوة الدولة وهيمنتها على الهوامش ويخلق فجوة بين المركز والهوامش

النموذج أو النظرية المفسرة للعنف والنزاعات	مدى الانطباق على حالة السودان
انعدام الامن الغذائي يلخص كافة الاسباب السياسية والاقتصادية والنماذج المكانية للتنمية	ترتبط النزاعات في السودان بمناطق العجز الغذائي خاصة المعرضة للجفاف وتغير المناخ بيد ان النزاعات نفسها تؤدي الى افتقاد الامن الغذائي نسبة لتعطل الانتاج والمساعدات الدولية ليست كافية لحل المشكلة جذريا
المساس بحقوق الارض	تمادى النظام السابق في نزع الاراضى وتوزيعها بفساد
احتلال الامن المائى يؤدي نلقائيا الى اختلال مماثل في الامن الغذائي ويسبب هجرات قسرية ونزاعات دولية ومحلية	معظم النزاعات القبلية في السودان هى على الارض والماء والكلا ومن المتوقع ان يصل السودان سقف نصيبه في مياه النيل ويدخل مرحلة العوز المائى وربما يواجه في المستقبل حروب مياه دولية

التوصيات :

1/8 السلام المستدام وترقية الجاهزية الاجتماعية

تمر الكوارث بمراحل دائرية يمكن اختيار الكارثة كمبتدأ لها والمرحلة التالية هى الاستجابة او الاستعادة Recovery وهى مرحلة الجهود التى تبذل لاعادة الحياة الى طبيعتها بقدر الامكان عبر اعمال الاغاثة والايواء وعزل المرضى في حالة الاوبئة واستنفار الدولة والخارج ويواكب هذه المرحلة تحليل الاسباب التى ادت للكارثة او مخاطرها Risk Assessment اما المرحلة الاخيرة فهى ترقية الجاهزية الاجتماعية Social preparedness وذلك بمحاولة ازالة الاسباب التى أدت للحدث أو الحد منها بقدر الامكان وترقية البنية التحتية في المنطقة وغيرها من الخطوات بحيث لا تحدث كارثة مستقبلا أو تحدث بدرجة أقل حدة وتأثيرا .

لم يكن أمام سكان الهوامش الفقيرة في فترة من الفترات الا حمل السلاح للحصول على الحقوق المشروعة وليجدوا مكانا في خارطة الوطن واستخدمت الدولة نفس اللغة لاستعادة الهيبة وفرض النظام وكان في الوسع بدلا من لغة السلاح انفاق ما بدد في الحرب على عمليات التنمية. يصعب التوصل الى حلول سهلة لتراكمات تجاوزت سبعة عقود في اطول حروب اهلية وقبلية في فارة افريقيا باستثناءات قليلة ولا تكفى المفاوضات وحدها للتوصل الى حلول نهائية فلا بد من تهيئة المسرح لعملية السلام

بأحداث تحول في السلوك السياسي والمجتمعي وبديهي ان التحولات الاجتماعية لا تحدث بين يوم وليلة ولكن ينبغي بناء صروح الآليات التي تؤدي الى السلام الاجتماعي..وتعتبر الاتفاقية الاطارية التي وقعت بين الدولة واللجان الثورية نقطة بداية جيدة للانطلاق اذ انها تضم معظم هموم الهوامش والاقليات ولكنها تحتاج لتعميق.

ولا يمكن في اطار المبحث الحالي طرح حلول فقد نوقشت الاسباب المحتملة للنزاعات كاطار نظري ونطرح بعض الرؤى لمرحلة ما قبل السلام من واقع السرد السابق :-

- اثبتت الدراسات انه لا توجد وصفة جاهزة لاحلال السلام في اى مكان ولذلك فان المبدأ الاساسى الذى يجب ان ينتهج عند الحديث عن السلام هو ضرورة تحليل المشكلة من جذورها ومعرفة اسبابها وتطورها التاريخى والحلول العلمية والايمان بان الحلول ليست احادية
- لما كانت اكثر المخاطر لا سيما النزاعات متعلقة بالبيئة وتذبذب معدلات عناصرها عن المتوسط كما في حالة التغيرات المناخية ومرتباتها من الجفاف وزحف الرمال فلا بد اولاً من تفعيل الاستراتيجية القومية للبيئة حيث ما زالت حبرا على ورق مع تنقيحها والاهتمام باستعادة الغابات ورسم سياسات جديدة للزراعة الالية التى اضررت كثيراً بالغطاء النباتى والتنوع البيولوجى لأن الطبيعة مصدر الحياة للجماعات ذات النشاط المعاشى او الاكتفائى. فهى تسهم فى الأمن الغذائى وأمن الطاقة حيث أن الأخشاب هى مصدر الطاقة الوحيد فى المجتمعات الريفية الفقيرة لذا ينبغي
- تحقيق توصيات المؤتمرات الدولية بألا يكون التخطيط البيئى فى معزل عن القطاعات الاخرى بل فى وشائجها واقامة مرصد بيئى فى كل ولاية.
- ان افريقيا كانت هى الاكثر حضوراً فى مؤتمر كوبنهاجن 2009 ولكن مخرجات ذلك المؤتمر وتوصياته ومن ثم الدعم الدولى لتقليل نسبة الكربون فى العالم انصبّت على المناطق التى تتمتع ببيانات مناخية مستفيضة ولم تستطع الدول النامية خاصة فى افريقيا من جذب الدعم الدولى لهذا السبب.
- حل النزاعات يركز فى المقام الاول على قوة الدولة وهيبتها التى تنأتى من القوة الاقتصادية والعسكرية مما يقلل من التدخلات الاقليمية والاجندات الخفية .

- احدى عناصر قوة الدولة هى الديموقراطية الحققة وحفظ حقوق المواطنين وتحقيق حقوق الانسان فى كل الابعاد الجغرافية
- احدى عناصر قوة الدولة هى التلاحم بين الهويات المحلية والاقليمية فى سبيل هوية سودانية مشتركة لا تنحاز لعرق او ثقافة بعينها.
- للتربية والمؤسسات الاكاديمية والاعلام باشكاله دور بارز فى عملية الحوار الوطنى من اجل السلام ولكن الملاحظ انه لا يوجد حديث عن استراتيجية لتحليل قضايا الحرب والسلام وما زالت البرامج التليفزيونية مستغرقة فى فقرات الترفيه وان حدث تغير ملحوظ فى الفترة الاخيرة ولا بد من انتقال الكاميرا باستمرار الى الهوامش ومناقشة المشكلات على الطبيعة فما زال الاعلام المرئى موجه للخبطة الحضرية وبالمثل فان الجدل حول المناهج التعليمية لم يتطرق الى هذه المسالة بل انغمس فى جدل عقيم حول وضع الدين فى المناهج التربوية
- لا بد من تغير فى التخطيط الاقتصادى الحالى القائم على التخطيط القطاعى ووجود امبراطوريات منفصلة فى صنع القرار وتوزيع الموارد .واللجوء الى التخطيط الاقليمى الحضرى الشامل الذى يحقق التنمية المتوازنة والتكامل الاقليمى ويتضمن استراتيجىة حضرية تؤدى لتقليل عملة العاصمة وتطوير المدن الاقليمية بترقية قاعدتها الاقتصادية حيث انها الآن مجرد مدن خدمات واهنة الدخول .
- تصميم ما يسمى الحضرية المتعمدة Deliberate urbanization وهو مصطلح يشير الى انشاء مدن معتد بها فى مناطق الفراغ البشرى الحضرى فى ظل خطة مرسومة بعناية تحقق الهيراركية او التسلسل الهرمى الانسب مما يحافظ على التخوم متخللة السكان مثل المسافة من بورتسودان الى حلايب او شرق ولايات كسلا والقضارف والنيل الازرق وايضا لملاء الفراغ الحضرى بين التجمعات القائمة حاليا مما يزيد من فاعلية التمازج وكسر عزلة الجماعات الاصلية ويقلل من حروب الحدود المحتملة.
- ينبغى ادراج المتغيرات الدولية من جراء جانحة الكورونا فى وشائج الجدل ولا بد من محاولة التنبؤ بالتغيرات المحتملة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادى للسودان واسهام العالم

الخارجى فى الدعم الممكن لعمليات السلام .

2/8 الانذار المبكر للنزاعات

- ذكرنا ان أهم مرحلة فى ادارة الكارثة الطبيعية كانت او بشرية هى ترقية الجاهزية الاجتماعية بترقية البنى التحتية وتهيئة البيئة الطبيعية والبشرية لتلقى الصدمات المقبلة بدون خسائر أو بأقل قدر منها وعدم تكرار أخطاء الماضى بتصحيح المسار وقد ذكرنا نماذج لذلك .
- اهم عنصر فى الجاهزية هى الانذار المبكر - Early warning system وقد تطور هذا النظام اثناء الحربين العالميتين وتحت مسمى (الدفاع المدنى) حيث يقوم السكان غير المشتركين فى الحرب من المدنيين بحراسة المنشآت ووضع سيناريوهات التعامل مع مترتبات الغارات الجوية ولكن تطور بعد الحرب ليشمل كافة المخاطر الحضرية من حرائق وانفجارات وسقوط مبان وحوادث وغيرها وقد انتقل النظام الى السودان بنفس المعنى ولم يتطور ولكنه تبلور فى العالم المتقدم الى نظم شمولية تعتمد على التنبؤ العلمى بالمخاطر قبل وقوعها ورسم سياسات التعامل معها ونشأت نظم انذار مبكر اقليمية لمخاطر معينة مثل اعاصير التايفون وموجات التسونامى ولكن العالم بدأ يسعى لنظام عالمى ذلك لان الكوارث لا تعرف الحدود السياسية فكان اول مؤتمر عالمى للانذار المبكر فى بوتسدام 1998 ثم توالى اربع مؤتمرات بعدها علاوة على مؤتمرات اقليمية مثل المؤتمرات الاقليمية العربية واخرها فى تونس 2012
- إن النظام المذكور يعنى ببساطة التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها وللسودان مرصد مناخية تتيح الانذار المبكر للفيضانات والأمطار الغزيرة على المستوى القومى ولكن لا توجد استراتيجية شاملة لكافة القطر وكافة المخاطر أهم مكونات نظام الانذار المبكر هى (المجلس القومى للدفاع المدنى 2016)
- تحديد والامام بالمخاطر
- القدرة على المتابعة التقنية والتنبؤ
- القدرة على نشر وايصال الانذار والتحذيرات .
- القدرة على ترقية الوعي وردود الفعل.
- الحاكمة اى السلطة القانونية للتصرف اثناء الكارثة.
- لا يوجد اذن نظام قومى ولا استراتيجية مطروحة والوضع اسوأ بالنسبة

للمخاطر البيولوجية كما تبدى في التعامل مع جانحة الكورونا ومثل التعامل مع اوبئة تجرى في عروق التاريخ السودانى مثل الملاريا والسحائى والانتشار الحديث للايدز والتهاب الكبد الوبائى أو المخاطر الاجتماعية مثل انتشار ظاهرات التشرد والعنف وتعاطى المخدرات والمتاح حاليا هو هيئة الدفاع المدنى المختص بالمخاطر الحضرية وتوجد لجان تتكون موسميا للتعامل مع مشكلات امطار الخريف والفيضانات .

تنبه العالم لضرورة وجود نظام للانذار المبكر في افريقيا جنوب الصحراء بعد المجاعات التى اجتاحت اقليم الساحل في السبعينيات والعقود التالية لها وشرعت منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في اعداد نظم للانذار المبكر ولكنها كانت موجهة لجمال الغذاء فقط عبر تحليل الامطار والمساحات المزروعة ومهدداتها مثل اسراب الجراد والحراك الرعوى وباهتمام خاص بمناطق الكوارث مثل دارفور والصومال وتوجد جهود تبذلها منظمة الايقاد في اطار شرق افريقيا ومنظمات طوعية اخرى في اطر محدودة على الاقل بالنسبة للسودان مثل الخاصة بنزاعات الرعاة والمزارعين في ولاية النيل الازرق وبعض التقارير التى اعدت عن دارفور.

نشأت منظومة للانذار المبكر في وزارة التعليم العالى ما زالت في مرحلة المشروعات البحثية وتحظى النزاعات بمشروع واحد وفي اقليم واحد هي ولاية النيل الازرق هكذا نجد الحاجة ماسة لوجود نظام انذار مبكر للنزاعاتفى اطار نسق عام بالطبع فكما راينا تعددت الاسباب والموت واحد فمثلا لا ينقسم رصد البيانات المناخية والتحركات السكانية عن التنبؤ بالامن المائى والغذائى والنزاعات في ان واحد .

يمكن اعتبار الجدول (3) ملخصا لاهم العوامل المسببة للنزاعات ومدى انطباقها على السودان وهي ديباجة اولية يمكن تعديلها او الاضافة اليها ذلك لان النزاعات رغم انها في الوجدان الانسانى منذ قتل قابيل اخاه هابيل فان الاسباب ديناميكية غير ثابتة وربما يتم ازالة اسباب صراع فتنشا اخرى كما ان العمران البشرى نفسه في تحول من البداوة الى الاستقرار فسكنى المدن وكما راينا فالسودان على شفا ازيمات مياه وحراك سكاني من الخارج يحتاج اراضيه نسبة للتحويلات المرتقبة في الطبيعة وحجم السكان والموارد .

يصعب طرح التوصيات في القضايا المعقدة ذلك ان المطروح رؤى قابلة للجدل والنقاش وقضايا السلام تحتاج الى مائدة اكاديمية مستديرة ومع ذلك فلا بد من خطوات اولية تنير الطريق.

التوصيات:

- إن النقاط الواردة في الجاهزية الاجتماعية تدخل في دائرة التوصيات ا ضرورات الحد من الفقر باشكاله وكسر حدته وهو بنود الالفية فشلت البشرية في تحقيقها وظلت بندا جديدا في الرؤية -30
- الملاحظ ان دراسات السلام مشتتة بين مراكز ومنظمات ومؤسسات متعددة لا تجمع بينها استراتيجية مشتركة والتغيرات الادارية عديدة مثل قطاع البيئة التي يتغير وضعها وتبعيتها كل حين فلا بد اذن من مركز يصوغ الرؤية الوطنية للسلام وهي التي تدير اية مراكز اخرى وتوجه صناع القرار في المجالات التربوية والاكاديمية والاعلام لتطوير اليات ترقية الوعي وضرورته وتصوغ الميثاق القومي للسلام المستدام وقد اشرنا الى مستوى الاعلام السوداني وعدم مواكبته لقضايا الوطن بالعمق الكافي
- تشرب التجارب الاقليمية الناجحة مثل التجربة الرواندية والاستعانة بالمؤسسات الدولية في مجال درء المخاطر كما ينبغي على السودان تطوير دور المركز الاقليمي العربي لدرء الكوارث والممول من الامم المتحدة ليتخطى دائرة الجمود على تناول المخاطر الايكولوجية واستتثار دول قليلة بمقدراتها.
- ترقية الجهود الشعبية للسلام باسلوب منظم وعصرى ومن الملاحظ ان اجتماعات جوبا بين الحكومة واللجان الثورية ضمت ممثلين شعبيين
- اطلاق حوار وطنى عام حول قضايا السلام فكافة المفاوضات في غرف مغلقة تصدر عنها تسريبات مثيرة للقلق كل يوم وقد بدات البوادر الجيدة في التليفزيون القومى باستضافته للمتحدثين باسم اللجان الثورية وانطلاق حوار فاعل حول النزاعات وقضايا المناطق التي تعرضت للحرب .
- تعتبر الاتفاقية الاطارية الموقعة بين الحكومة الانتقالية واللجان الثورية وثيقة ممتازة رغم عدم شموليتها للحلول المقترحة اذ تضمنت قضايا استعادة الامن وتقديم المساعدات الانسانية للمناطق المتضررة وحسم قضايا الحوكمة وتحقيق المساواة بين الاثنيات المكونة للسودان وحسم قضايا الاراضى المنزوعة وتعويض السكان عنها وعن الممتلكات التي دمرت فهي نقطة انطلاق هامة وبقي الدخول في تفاصيلها
- يحتاج الوطن الى منسقية قومية للانذار المبكر ومراصد اقليمية للمؤشرات المتفق عليها ولا بد من تطوير منظومة الانذار المبكر بوزارة التعليم العالي والبحث العلمى وفي تكامل مع الدفاع المدنى ووزارات البيئة لصياغة استراتيجية قومية بعد تحليل التاريخ الطويل من الحروب والنزاعات القبلية (ملحق 1)

المصادر والمراجع:

- (1) سميحة دعباس (2015) الصراعات والحروب الاهلية في السودان دارفورانموذجا رسالة ماجستير غير منشورة - قسم العلوم الانسانية - جامعة محمد بن خيضر - الجزائر
- (2) الزبير بن عون عيسى (2012) تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة
- (3) رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الاجتماع - جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر
- (4) Olaosebikan A. J october 2010 Conflicts in Africa meaning causes impact and solution African research review. Vol,4 no 17
- (5) انظر مثلاً بن عون - المرجع السابق
- (6) Burke.M.S Solomon M. Hsiang,&Edward Miguel (2015) Climate and Conflict Annul. Rev. Econ. 7 :577-617
- (7) Buhaug,H.et al (2015)Climate variability, food production shocks and violent conflict in Sub- Saharan Africa. Environ.Rech.lett.15
- (8) Cost. et al(April,2015) Climate change.Agricultural production and Civil Conflict. Evidence from the Philippines. IZA Discussion paper No.8965
- (9) Amna Ahmed Rahama Durria Mansour Elhussein(2009)Inter-Communal Conflict in Sudan Causes, ResolutionMechanisms and TransformationA case study of The Nuba MountainsUnpublished MA . Univ. of Khartoum
- (10) -9Ngaraiya,G.Wand Scheffran,J.(2016) Actors and networkers resource conflict resolution under climate change in rural Kenya. Earth system dynamics vol. 7 441-452
- (11) ادم الزين والطيب ابراهيم وادي (محررون) (1998) رؤى حول النزاعات القبلية في السودان - مجموعة مقالات معهد الدراسات الافريقية - الخرطوم
- (12) دور الجودية في حل النزاعات في السودان (نموذج دارفور) - 11 يوسف خميس - ابورفاس
- (13) معهد الدراسات الافريقية - الخرطوم - وردت في ادم الزين وادي
- (14) 12- Mercer,J. et al (2011) Frame work for integrating indigenous and scientific knowledge for disaster risk reduction
- (15) 13- Deteges,A. (2018) Drought ,infrastructure and conflict risk in Sub- Saharan Africa. Phd. Dessertation. Political &SocialScience Dept. Freie Univ. Berlin
- (16) 14- Hegre,et al.(2011) Conflict Trap. Centre for the Study of Civil War, PRIODepartment of Political Science, University of Oslo
- (17) -15-Anke Hoeffler. 2004 Greed and Grievance in Civil War,- Oxford Economic Papers 56
- (18) 16- Chapman, Chris.(n.d) Why a minority rights approach for conflict?
- (19) Minority rights group international

- (20) United Nations(sept.2007) Declaration on the rights of Indigenous peoples
- (21) Berry, Flanagan et al (2011) A social vulnerability index for disaster management. Journal of homeland security and emergency management-Vol.8
- (22) Arbab,M.I(2010) The development of the Sudanese urban system 1956- 2008. Central Bureau of Statistics – Khartoum
- (23) Economist,(2019)Global food security index =/ building resilience
- (24) B Acheson, J.M., 2006. Institutional Failure in Resource Management. Annu. Rev. Anthropol. 35. pp.117–34
- (25) Forbes(20/3/2020) How the world will look after the Coronavirus Pandemic
- (26) ReadingsRESILIENCE IN THE FACE OF RISING
- (27) Anastasia Kagunyu.et al () The use of indigenous climate forecasting methods by the pastoralists of NorthernKenya
- (28) David Johnan (2001) Disasters and communities, vulnerability, resilience and preparedness Disaster prevention and management vol 10 no 4 pp 270 -277
- (29) -Dunning, Thad and Lauren Harrison. “Cross-Cutting Cleavages and Ethnic Voting: An Experimental Study ofCousin age in Mali.” 2009.
- (30) Hegre,et al.(2011) Conflict Trap. Centre for the Study of Civil War, PRIODepartment of Political Science, University of Oslo
- (31) Florian Somme (1998) Pastoralism, Drought ,Early Warning and ResponseH
- (32) Kirwin,M.F& Wonpin Cho. (2009) Weak States and political violence in Sub- Saharan Africa African Barometer work[ng paper No 111
- (33) Nhamo,T. et al (2019)Preparedness or short - term relief aid? Building droughtresilience through early warning in Southern AfricaWaterSA vol.45 No.1
- (34) TorAbenjaminSen. Espen Sjaastad3 and Ole Theisen,(2015)Climate variability,food production shocks, and violent conflict in Sub-Saharan Africa.Env. Research
- (35) UN High Commissioner for Iraq(2018) Tribal Conflict resolution in Iraq. UNHCR
- (36) UN Fund For Peace (2019) list of Fragile Countries by order